

الجامع في الردود العلمية في موضوع القوانين الوضعية

مختصرات فقط

تنبيهات (اقرأ حتى تسهل على نفسك)

التنبيه الأول : انا فقط جمعت اقوال العلماء ورتبتها واعطيت عناوين، جميع الكلام هو كلامهم، باستثناء ما هو في قائمة (جدول).

التنبيه الثاني: اذا مستعجل تريد كمن رد، انظر الفهرس بعد هذه الصفحة مباشرة ثم روح الى "الإجماع" او "مجموعة من الاقوال في تكفير مشرع ومحكم القوانين الوضعية" وروح الى "اذا قالوا لك ما هو الفرق بين التشريع والحكم"

التنبيه الثالث: انا وضعت تعليقات جاهزة للنسخ والصق في قائمة (مربع/جدول) وكتبت فيهم "انسخها فقط"

وهذا حرفيا المطلوب منك هو نسخها واعطائها للمخالف ولا تحتاج تفكر كثير

التنبيه الرابع: الموجود ليس حصرا هناك الكثير والكثير من الاقوال.

التنبيه الخامس: الأصل هو ان ترجع وتستدل بالقران والسنة وليس العلماء فقط.

التنبيه السادس: تستطيع تنزيل هذا الملف نسخة word ثم تنزيل جميع التلوين وتعديل الخط وتعديل الملف كله حتى تطبعه كما تشاء.

الفهرس

- 4.....الطاغوت ليس مسلم
- 5.....إذا قالك كفر دون كفر او استدل بآثار بأن القوانين كفر اصغر، فقط اعطه هذا
- 6.....الإجماع
- 17.....إذا اصر على كفر دون كفر، اعطه هذا
- 18.....المشرع والمبدل للشرعية والمحكم لغير الشريعة طاغوت، والطاغوت ليس مسلم كما ذكرنا
- 22.....إذا قالوا لك ما هو الفرق بين التشريع والحكم بغير ما انزل الله؟ اعطهم هذا (مهم)
- 24.....مجموعة من الاقوال في تكفير مشرع ومحكم القوانين الوضعية المخالفة
- 40.....إذا قالوا لك لازم يستحل، قل: بمجرد ما يضع القانون فقد كفر ولو ما كان يعتقد بقلبه ذلك
- 42.....قول لهم ما الفرق بين ما فعله اليهود من تبديل حكم الرجم وبين فعل الحكام، واعطهم هذا
- 44.....إذا افترى على العلماء وقال لك كفر دون كفر بالإجماع، اعطه هذا
- 45.....شبهة ان ابن كثير كفر التتار لانهم يعتقدون بالياسق
- 47.....شبهة ان محمد بن عبد الوهاب يكفر محكم الطاغوت بالاعتقاد فقط
- 48.....شبهة ان محمد بن إبراهيم تراجع
- 50.....إذا قالوا لك ابن تيمية يشترط الاستحلال فقط واستدلوا بأي نص كان له، فقط اعطهم هذا
- 53.....إذا قال لك التبديل معناه ان يشرع ويبدل الحكم ثم يقول هذا من عند الله، اعطه معنى التبديل في اللغة
- 54.....معنى الدين في اللغة

الطاغوت ليس مسلم

إذا قالك:

طاغوت دون طاغوت او طاغوت اصغر او طاغوت مسلم.

فقط اعطه هذا الأثر وقول له:

لا يوجد طاغوت مسلم

قال الإمام أبو القاسم اللالكائي:

2008 - وَأَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: نَا يَحْيَى، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، قَالَ: نَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: نَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنِ الْجَعْدِ أَبِي عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَ سُلَيْمَانُ بْنُ قَيْسٍ الْيَشْكُرِيُّ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

قَالَ: "قُلْتُ لِحَاكِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَفِي أَهْلِ الْقِبْلَةِ طَوَاغِيتُ؟

قَالَ: لَا، قُلْتُ: أَكُنْتُمْ تَدْعُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُشْرِكًا؟ قَالَ: لَا"

(اثر صحيح)

(شرح اعتقاد اهل السنة والجماعة اللالكائي - مجلد 6 - صفحة 1146)

.

.

قال صالح الفوزان:

والطواغيت كثيرون، وكل طاغوت فهو كافر بلا شك.

(كتاب مجموع فتاوى فضيلة الشيخ صالح بن فوزان - مجلد 1 - صفحة 18)

إذا قالك كفر دون كفر أو استدل بآثار بأن القوانين كفر اصغر، فقط اعطه هذا

جاء في الدرر السنية في الأجوبة النجدية:

الفصل الثالث: [ما يسمى بالنظم وبالقانون لم يكن يعرف في عهد سلفنا]

ما يسمونه بالنظم، وقد يسمى بالقانون، وغير ذلك، ولكل دولة فيه اصطلاح، وقد يختم كل نظام بوجوب الحكم به، وللدولة نظم عديدة، كنظام الوزراء، والمحاكم، وكنظام البنوك، ونظام العمل والعمال، وسائر الدوائر، ولم تكن تلك تعرف في عهد سلفنا، ولا في عهد السلف الصالح.

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجلد 16 - صفحة 233)

قال الشيخ محمود شاكر رحمه الله:

فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سن حاكم حكماً وجعله شريعة، ملزمة للقضاء بها.

وأخرى: أن الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حكم الله فيها، فإنه إما...

وأما أن يكون كان في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكم حكم بقضاء في أمر، جاحداً لحكم من أحكام الشريعة، أو مؤثراً لأحكام أهل الكفر على أحكام أهل الإسلام، فلذلك لم يكن قط، فلا يمكن صرف كلام أبي مجلز والإباضيين إليه.
(حكم الجاهلية - صفحة 43)

قال الشيخ عبد العزيز بن محمد بن علي آل عبد اللطيف:

فلم يقصد ابن عباس - وكذا أبو مجلز - من أبي وامتنع عن الالتزام بشرع الله تعالى، وتحاكم إلى قوانين الجاهلية، فلم يكن في تلك القرون السابقة من يفعل مثل ذلك.

(نواقض الإيمان القولية والعملية - صفحة 339)

الإجماع

قال الإمام أبو محمد ابن حزم رحمه الله:

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ)

فَإِنَّا نَسْأَلُ مِنْ احْتِجَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فَنَقُولُ لَهُ : أَتَرَى اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ رَسُولَهُ ﷺ أَنْ يُشَاوِرَهُمْ كَيْفَ نَقَوْضًا لِلصَّلَاةِ، وَفِي كَمْ صَلَاةٍ تُفَرِّضُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَفِي كَمْ رَكْعَةٍ تَكُونُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، وَأَيُّ شَهْرٍ يُصَامُ، وَمِنْ كَمْ نُؤَدِّي الرِّكَاعَةَ، وَفِي أَيِّ الْأَصْنَافِ نُؤَدِّي الزَّكَاةَ، وَإِلَى أَيْنَ يَكُونُ الْحَجُّ، وَكَيْفَ تَكُونُ مَنَاسِكَه، **وَمَاذَا يَحْرُمُ مِنَ الْمَطَاعِمِ وَالْمَشَارِبِ، وَكَمْ مَبَاحٍ مِنَ الزَّوْجَاتِ لِلرَّجُلِ، وَكَمْ مِنْ**

الطَّلَاقِ يُحَرِّمُ الْمَرْأَةَ؟ وَهَكَذَا سَائِرُ الشَّرَائِعِ،

فَإِنْ أَقْدَمَ مُقَدِّمٌ عَلَى تَجْوِيزِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا فَهُوَ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ كَافِرٌ مُشْرِكٌ بِلا خِلَافٍ مِنْ أَحَدٍ،

(المحلى بالآثار في شرح المجلى باختصار - كتاب الجامع من الإيصال - تنسيق دار الفلاح -

مجلد 1 - صفحة 394)

تنبيه:

النصوص الثلاثة القادمة لابن حزم مرتبطة ببعض.
والتفصيل في النص الثالث هو تابع لما قبله من نقله الإجماع.
يعني بالعامي: تأخذ النصوص الثلاثة كلها مع بعض بالترتيب.

قال الإمام أبو محمد ابن حزم رحمه الله - ردا على أهل الرأي واستدلالهم بقوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ) وأيضا فلو كانَ قَرْصًا كما يُؤْمَنُونَ بِهِ لَوَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ شَيْءٌ من دين الإسلام بالوحي فقط إلا حتَّى يُشَاوَرَ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ أو بعضهم، وهذا كُفْرٌ مُجَرَّدٌ مِمَّنْ قاله بلا خلافٍ ، فَإِذْ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ الشُّورَى فِي شَيْءٍ مِنَ الدِّينِ بَيِّقِينَ لَا شَكَّ فِيهِ، فبطل تعلقهم بهذه الآية جُمْلَةً.

(المحلى بالآثار في شرح المجلى باختصار - كتاب الجامع من الإيصال - تنسيق دار الفلاح - مجلد 1 -
صفحة 395)

قال الإمام أبو محمد ابن حزم رحمه الله:

وَأَمَّا أَنْ يَقُولَ : نُسَلِّمُ بَأَنَّ هَذِهِ الْمَشُورَةُ فِي شَرَائِعِ الدِّينِ وَمَا يُفْرَضُ مِنْهُ وَمَا يُبَاحُ، فَمَعَاذَ اللَّهِ مِنْ هَذَا ، بَلْ هُوَ كُفْرٌ مُجَرَّدٌ بِلا خِلافٍ لَوْ وُجِدَ أَحَدٌ يَقُولُهُ، فَسَقَطَ تعلقهم بالآيتين جميعًا.

(المحلى بالآثار في شرح المجلى باختصار - كتاب الجامع من الإيصال - تنسيق دار الفلاح -
مجلد 1 - صفحة 396)

الى ان قال:

قال الإمام أبو محمد ابن حزم رحمه الله:

والثاني : أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَظُنَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ يَجْمَعَانِ الصَّحَابَةَ لِيُشْرِعُوا شَرِيعَةً لَمْ يُشْرِعْهَا اللَّهُ ،

وَذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ كُلُّهَا كُفْرٌ مِمَّنْ أَجَازَهُ،

وَهُوَ إِمَّا شَيْءٌ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِهِ فَجَمَعَهُمْ لِيُحْلُوهُ،

أَوْ شَيْءٌ مَاتَ ﷺ وَقَدْ نَصَّ عَلَى إِجْبَاحِهِ فَجَمَعَهُمْ لِيَسْقُطُوهُ،

أَوْ شَيْءٌ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَحْلِيلِهِ أَوْ سَكَتَ عَنْ تَحْرِيمِهِ فَجَمَعَهُمْ لِيُحَرِّمُوهُ،

أَوْ شَيْءٌ مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ نَصَّ عَلَى سُقُوطِ وُجُوهِهِ، أَوْ سَكَتَ عَنْ إِجْبَاحِهِ فَجَمَعَهُمْ لِيُوجِبُوهُ،

وَفِي هَذَا الْوَجْهِ يَدْخُلُ كُلُّ تَحْرِيمٍ فِي دَمٍ أَوْ إِبَاحَتِهِ وَكُلُّ تَحْرِيمٍ فِي بُسْرَةٍ أَوْ إِبَاحَتِهَا، وَكُلُّ تَحْرِيمٍ فِي فَرْجٍ أَوْ

إِبَاحَتِهِ، وَكُلُّ تَحْرِيمٍ فِي مَالٍ أَوْ إِبَاحَتِهِ، وَكُلُّ إِجْبَاحٍ حَدٌّ أَوْ إِسْقَاطُهُ، وَكُلُّ إِجْبَاحٍ عِبَادَةٌ أَوْ إِسْقَاطُهَا ، قَالَ

تَعَالَى : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَوَا شَرَعُوا لَهُمْ مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ) ،

وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ وَأَنْبَشَارَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ)

وإن لم يكن جمع أبي بكر وعمر للصَّحَابَةِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ فَقَدْ بَطَلَ أَنَّ تَجْمَعَهُمْ لِرَأْيٍ يَأْتُونَ بِهِ فِي الدِّينِ، وَبَطَلَ بِهَذَا الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ بَلَا شَكٍّ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْبَيَانِ لِمَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ الْخَيْرَ.

(المحلى بالآثار في شرح المجلى بالاختصار - كتاب الجامع من الإيصال - تنسيق دار الفلاح - مجلد 1 -

قال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله :

👉 قد أجمع المسلمون أن من دفع شيئاً مما أنزل الله أنه كافر بذلك وإن كان مقراً بما أنزل الله 👈

(الصارم المسلول - صفحة 512)

قال الإمام ابن كثير رحمه الله :

وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ مُخَالَفَةٌ لِشَرَائِعِ اللَّهِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَى عِبَادِهِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فَمَنْ تَرَكَ الشَّرْعَ الْمُحْكَمَ الْمُنَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ الْمَنسُوخَةِ كَفَرَ، فَكَيْفَ يَمَنْ تَحَاكَمَ إِلَى "الْيَاسَاقِ" وَقَدَّمَهَا عَلَيْهِ؟ **مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَفَرَ بِاجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ.**

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ} [المائدة: 50] "الْمَائِدَةُ:"

"وَقَالَ تَعَالَى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: 65] ."

(البداية والنهاية - مجلد 17 - صفحة 163 ، 164 - نسخة هجر)

قال الإمام شمس الدين السخاوي رحمه الله- عن تيمور حاكم التتار:

ويعتمد قَوَاعِدَ جنكزخان ويجعلها أصلاً **وَلِذَلِكَ أَفْتَى جَمْعَ جَمِّ بِكُفْرِهِ** مَعَ أَنَّ شَعَائِرَ الإسلامِ فِي بِلَادِهِ ظَاهِرَةٌ.

(الضوء اللامع لأهل القرن التاسع – مجلد 3 – صفحة 49)

قال الإمام محمد ابن حزم رحمه الله:

وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَذْمُومَاتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ انْقَطَعَ الْوَحْيُ وَكَمَلَ الدِّينُ وَاسْتَقَرَّ وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيدَ شَيْئًا مِنْ رَأْيِهِ بِغَيْرِ اسْتِدْلَالٍ مِنْهُ

وَلَا أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا أَنْ يُبَدَلَ شَيْئًا مَكَانَ شَيْءٍ وَلَا أَنْ يَحْدُثَ شَرْيْعَةٌ وَأَنْ مِنْ فَعَلٍ ذَلِكَ كَافِرٌ

(مراتب الإجماع لابن حزم - صفحة ١٧٤، ١٧٥)

(وفي نقد مراتب الإجماع لابن تيمية – لم ينكر هذا الإجماع مما يعني اقراره عليه)

قال الإمام محمد ابن حزم رحمه الله:

لا خلاف بين اثنين من المسلمين أن هذا منسوخ وأن من حكم بحكم الإنجيل مما لم يأت بالنص عليه وحي في شريعة الإسلام **فإنه كافر مشرك خارج عن الإسلام.**

(الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم – مجلد 5 – صفحة 173)

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

وَقَدْ جَاءَ الْقُرْآنُ، **وَصَحَّ الإجماع** بِأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ نَسَخَ كُلَّ دِينٍ كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ مِنَ التَّزَمِّ مَا جَاءَتْ بِهِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ، وَلَمْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنُ، **فإنه كافر** وَقَدْ أَبْطَلَ اللَّهُ كُلَّ شَرْيْعَةٍ كَانَتْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَسَائِرِ الْمَلَلِ، وَافْتَرَضَ عَلَى الْجَنِّ وَالْإِنْسِ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، فَلَا حَرَامَ إِلَّا مَا حَرَّمَهُ الْإِسْلَامُ، وَلَا فَرَضَ إِلَّا مَا أَوْجَبَهُ الْإِسْلَامُ.

(أحكام أهل الذمة – صفحة 533)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - (ومن اسقط الأوامر والنواهي الإلهية):

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

(مجموع الفتاوى - مجلد 8 - صفحة 105, 106)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

فَعَلِمَ أَنَّ مُجَرَّدَ الْإِغْتِصَامِ بِالْإِسْلَامِ مَعَ عَدَمِ الْإِتِمَادِ بِشَرَائِعِهِ لَيْسَ بِمُسْقِطٍ لِلْقِتَالِ. فَالْقِتَالُ وَاجِبٌ حَتَّى يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَحَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ. فَمَتَى كَانَ الدِّينُ لِعَیْرِ اللَّهِ فَالْقِتَالُ وَاجِبٌ.

فَأَيُّمَا طَائِفَةٍ امْتَنَعَتْ مِنْ بَعْضِ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ أَوْ الصَّيَامِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ عَنِ الْإِتِمَادِ بِتَحْرِيمِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالْخَمْرِ وَالزَّانَا وَالْمَيْسِرِ أَوْ عَنِ نِكَاحِ ذَوَاتِ الْمَحَارِمِ أَوْ عَنِ الْإِتِمَادِ بِجِهَادِ الْكُفَّارِ أَوْ ضَرْبِ الْجَزْيَةِ عَلَى أَهْلِ الْكِتَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَاجِبَاتِ الدِّينِ وَمَحَرَّمَاتِهِ - الَّتِي لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي جُحُودِهَا وَتَرْكِهَا - الَّتِي يَكْفُرُ الْجَاوِدُ لُجُوبِهَا.

فَإِنَّ الطَّائِفَةَ الْمُتَمَنِّعَةَ تُقَاتَلُ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ مُقَرَّةً بِهَا. وَهَذَا مَا لَا أَغْلَمُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(مجموع الفتاوى - مجلد 28 - من صفحة 502, 503)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - عن التتار:

وَلَا يَلْتَزِمُونَ الْحُكْمَ بَيْنَهُمْ بِحُكْمِ اللَّهِ؛ بَلْ يَحْكُمُونَ بِأَوْضَاعٍ لَهُمْ تُوَافِقُ الْإِسْلَامَ تَارَةً وَتُخَالِفُهُ أُخْرَى.

وَأَمَّا هَؤُلَاءِ فَدَخَلُوا فِيهِ وَمَا التَّزَمُوا شَرَائِعَهُ.

وَقِتَالُ هَذَا الضَّرْبِ وَاجِبٌ بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا يَشْكُ فِي ذَلِكَ مَنْ عَرَفَ دِينَ الْإِسْلَامِ وَعَرَفَ حَقِيقَةَ أَمْرِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا

السَّلْمَ الَّذِي هُمْ عَلَيْهِ وَدِينَ الْإِسْلَامَ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا.

(مجموع الفتاوى - مجلد 28 - من صفحة 505, 506)

قال القاضي عياض اليحصبي رحمه الله:

سئل (أبو محمد بن الكراني من فقهاء القيروان) عن من أكرهه بنو عبيد على الدخول في دعوتهم، أو يقتل؟

قال: يختار القتل... إلا من كان أول دخولهم البلد. فيسأل إن يعرف أمرهم، وأما بعد، فقد وجب الفرار... لأن المقام في

موضع يطلب من أهله تعطيل الشرائع، لا يجوز.

وقال أبو يوسف بن عبد الله الرعييني في كتابه: **أجمع علماء القيروان** أبو محمد، وأبو الحسن القابسي، وأبو القاسم ابن

شبلون، وأبو علي بن خلدون، وأبو بكر الطبني، وأبو بكر بن عذرة: أن حال بني عبيد، حال المرتدين والزنادقة، **يما أظهروه**

من خلاف الشريعة، فلا يورثون بالإجماع، وحال الزنادقة بما أخفوه من التعطيل. فيقتلون بالزندقة.

(ترتيب المدارك وتقريب المسالك – مجلد 7 – صفحة 276, 277)

.

.

من محمد بن إبراهيم، وعبد العزيز الشثري، وعبد اللطيف بن إبراهيم، وعمر بن حسن، وعبد العزيز بن باز، وعبد الله بن حميد، وعبد الله بن عقيل، وعبد العزيز بن رشيد، وعبد اللطيف بن محمد، ومحمد بن عودة، ومحمد بن مهيزع.

إلى من يراه من المسلمين...

إن من أقبح السيئات وأعظم المنكرات: التحاكم إلى غير شريعة الله، من القوانين الوضعية، والنظم البشرية وعادات الأسلاف والأجداد، التي قد وقع فيها الكثير من الناس اليوم، وارتضاها بدلا من شريعة الله التي بعث بها رسوله محمد صلى الله عليه وسلم. **ولا ريب أن ذلك من أعظم النفاق، ومن أكبر شعائر الكفر** والظلم والفسوق، وأحكام الجاهلية التي أبطلها القرآن، وحذر عنها الرسول صلى الله عليه وسلم. قال الله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنْزِلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} [سورة النساء آية: 60-61].

وقال عز وجل: {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [سورة المائدة آية: 44] ، {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ} [سورة المائدة آية: 45] ، {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [سورة المائدة آية: 47]:

وهذا تحذير شديد من الله سبحانه لجميع العباد، من الإعراض عن كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، والتحاكم إلى غيرهما، **وحكم صريح من الرب عز وجل على من حكم بغير شريعته، بأنه كافر وظالم وفاسق، ومتخلف بأخلاق**

المنافقين وأهل الجاهلية.

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية – مجلد 16 – من صفحة 219 الى صفحة 225)

نقل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله الإجماع الذي قاله أخيه:

قال الشيخ محمود شاكر رحمه الله - عن اثر ابي مجلز:

وإذن، فلم يكن سؤالهم عما احتج به مبتدعة زماننا، من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانون مخالف لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانون ملزم لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حكم غير حكم الله في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فهذا الفعل إعراض عن حكم الله، ورغبة عن دينه، وإيثار لأحكام أهل الكفر على حكم الله سبحانه وتعالى،

وهذا كفر لا يشك أحد من أهل القبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.

والذي نحن فيه اليوم، هو هجر لأحكام الله عامة بلا استثناء، وإيثار أحكام غير حكمه في كتابه وسنة نبيه، وتعطيل لكل ما في شريعة الله.

(حكم الجاهلية - صفحة 42)

قال الشيخ المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله بعد ان ذكر عدد من الآيات :

وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور: أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على ألسنة رسله - صَلَّى الله عليه وسلم -،

أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم.

(أضواء البيان - مجلد 4 - صفحة 109)

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي رحمه الله:

أما علماء الإسلام ففرقوا فإذا ذكروا الحكم بغير ما أنزل الله هنا فصلوا بين من يفعله هوى أو شهوة .

أما إذا تكلموا عن القوانين الوضعية فلا يفصلون بين المستحل والجاحد أو من فعله هوى

كما سبق في تقرير الشيخ محمد بن إبراهيم فقال : (أما الذي جعل قوانين بترتيب وتخضع فهو كفروا إن قالوا أخطأنا وحكم الشرع أعدل ففرق بين المقرر والمثبت والمرجع جعلوه هو المرجع فهذا كفر ناقل عن الملة .) ،

وكذا فيما نقلنا عن ابن كثير كَفَرَ بمجرد التحاكم فارجع إلى قوله ، ومثله شيخنا الشنقيطي وابنا شاكر وغيرهم

كلهم لا يفصلون في القوانين الوضعية .

(جامع آثار الشيخ العلامة حمود بن عقلاء الشيعي – صفحة 485)

.

.

قال العلامة الشيخ علي الخضير فك الله اسره:

الحكام الذين يحكمون بغير ما انزل الله وإنما يحكمون بالقوانين الوضعية أو بالأعراف والتقاليد فهؤلاء كفار مشركون قال تعالى : (ولا يشرك في حكمه أحدا) وقال تعالى : (إن الحكم إلا الله)

وكفرهم كفر اكبر بالإجماع نقل الإجماع في ذلك ابن كثير وغيره من المعاصرين من أهل السنة.

قال تعالى: (ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون)

وقال تعالى : (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما انزل إليك وما انزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به)

وقال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله)

وهذا هو الذي يحصل اليوم فانك ترى المحاكم القانونية تفصل بين الناس وان كانت في بعض الأماكن تسمى بغير اسمها فالعبرة بالمعاني والحقائق لا بالأسماء الخداعة.

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ – صفحة 158)

قال د. محمد بن عبد الله بن علي الوهبي - بعد ان نقل نصوص العلماء في موضوع القوانين الوضعية:

وخلاصة كلام أهل العلم حول الحكم بتشريع مخالف لشرع الله (القوانين الوضعية) ،

أنهم متفقون على أن ذلك كفر مخرج من الملة، ولا يجري عليه التقسيم المعروف في حالات الحاكم بغير ما أنزل الله،

بخلاف الحكم بغير ما أنزل الله **في قضية معينة** الذي يجري عليه التقسيم المعروف - لأن التشريع ووضع قانون عام ملزم، هو في الحقيقة استحلال، ولو لم يصرح بذلك بلسانه، ففعله يدل على تسويغه اتباع غير الشريعة.

(نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف - مجلد 2 - صفحة 230)

قال الشيخ ابي عبد الله الصادق الهاشمي:

وأعود وأذكر بأنه ليس في التشريع خلاف...

فلنعلم جميعاً أنه ليس في شرك التشريع خلاف أنه من الكفر الأكبر.

ولهذا؛ فمن الجهل بأصول التوحيد التفريق بين شرك العبادة كالصلاة والاستغاثة وشرك التشريع والطاعة فيه.

(فتنة العصر التشريع - الطبعة الثانية - صفحة 223)

إذا اصر على كفر دون كفر، اعطه هذا

قال الشيخ أحمد شاکر رحمہ اللہ:

وهذه الآثار -عن ابن عباس وغيره- مما يلعب به المضللون في عصرنا هذا، من المنتسبين للعلم، ومن غيرهم من الجراء على الدين: يجعلونها عذراً أو إباحة للقوانين الوثنية الموضوعة التي ضربت على بلاد الإسلام.

(حكم الجاهلية – صفحة 39) (كلامه من عمدة التفسير اتمه احمد شاکر سنة 1376 هجري / 1956 ميلادي)

.

.

نقل الشيخ أحمد شاکر عن أخيه:

قال الشيخ محمود شاکر رحمہ اللہ – عن صرف الآثار نصرة للطواغيت:

فمن احتج بهذين الأثرين وغيرهما في غير بابها، وصرفها إلى غير معناها، رغبة في نصرة سلطان، أو احتيالاً على تسويغ

الحكم بغير ما أنزل الله وفرض على عباده، فحكمه في الشريعة حكم الجاحد لحكم من أحكام الله: أن يستتاب، فإن

أصر وكابر وجحد حكم الله، ورضي بتبديل الأحكام "فحكم الكافر المصر على كفره معروف لأهل هذا الدين.

(حكم الجاهلية – صفحة 43, 44) (كلامه من عمدة التفسير اتمه احمد شاکر سنة 1376 هجري / 1956 ميلادي)

المشرع والمبدل للشريعة والمحكم لغير الشريعة طاعوت، والطاعوت ليس مسلم كما ذكرنا

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وَلِهَذَا سُمِّيَ مَنْ تَحَاكَمَ إِلَيْهِ مَنْ حَاكَمَ بِغَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ طَاغُوتٌ.

(مجموع الفتاوى - مجلد 28 - صفحة 200, 201)

.

.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله :

أَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ تَحَاكَمَ أَوْ حَاكَمَ إِلَى غَيْرِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَقَدْ حَكَّمَ الطَّاغُوتَ وَتَحَاكَمَ إِلَيْهِ،

وَالطَّاغُوتُ: كُلُّ مَا تَجَاوَزَ بِهِ الْعَبْدُ حَدَّهُ مِنْ مَغْبُودٍ أَوْ مَثْبُوعٍ أَوْ مُطَاعٍ؛ فَطَاغُوتُ كُلِّ قَوْمٍ مَنْ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ غَيْرَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ.

(إعلام الموقعين عن رب العالمين - مجلد 1 - صفحة 40)

.

.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب :

والطواغيت كثيرة ورؤوسهم خمسة :

الثاني : الحاكم الجائر المغير لأحكام الله.

الثالث : الذي يحكم بغير ما أنزل الله.

(الدرر السنية مجلد 1 - من صفحة 161 الى صفحة 163)

.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله:

وكذلك من خالف حكم الله ورسوله بأن حكم بين الناس بغير ما أنزل الله أو مع الجهل بذلك، أو طلب ذلك أن يتبع عليه أو أطاعه فيما لا يعلم أنه حق إذا كان المطيع له لا يبالي أكان أمره حقا أم لا، **فهو طاغوت بلاريب**

(قرة عيون الموحدين - صفحة 193, 194)

قال الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ رحمه الله:

فكل ما تحاكم إليه متنازعان غير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فهو طاغوت إذ قد تعدى به حده .

كما أن من دعا إلى تحكيم غير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فقد دعا إلى تحكيم الطاغوت.

(تيسير العزيز الحميد - صفحة 481)

قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رحمه الله:

فتحصل من مجموع كلامهم رحمهم الله: أن اسم الطاغوت يشمل كل معبود من دون الله، وكل رأس في الضلال، يدعو إلى الباطل، ويحسنه،

ويشمل أيضا: كل من نصبه الناس للحكم بينهم بأحكام الجاهلية المضادة لحكم الله ورسوله.

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجلد 2 - صفحة 301)

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

والطاغوت مشتق من الطغيان ، وهو : مجاوزة الحدّ فكلُّ مَنْ حَكَمَ بغير ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو حاكم إلى غير ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، **فقد حَكَمَ بالطاغوت وحاكم إليه ...**

فَمَنْ حَكَمَ بخلافه أو حاكم إلى خلافه فقد طغى ، وجاوز حده ، حُكْمًا أو تحكيما ، **فصار بذلك طاغوتا** لتجاوزه حده.

(فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم - مجلد 12 - صفحة 286)

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الحنبلي رحمه الله :

كُلُّ مَنْ حَاكَمَ إِلَى غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ ، فَقَدْ حَاكَمَ إِلَى الطَّاغُوتِ الذي أمر الله عباده المؤمنين أن يكفروا به ، أي بما جاءهم به الطاغوت الذي يتحاكمون إليه ؛ فإن التحاكم ليس إلا إلى كتاب الله وسنة رسوله ، ومن كان يحكم بهما .

(حاشية كتاب التوحيد - لابن قاسم - صفحة 284)

قال الشيخ عبد الرحمن بن محمد الدوسري رحمه الله:

فكل من شرع له من الدين ما لم يأذن به الله ودعى الناس إليه فهو طاغوت.

وكذا من حكم بغير ما أنزل الله فهو طاغوت...

وتزداد شناعة الحكم عليه بحسب قوته ودعوته إلى ذلك والتسلط على الناس لتنفيذ مذهبه وتعزيز مبدئه،

أو تسلطه على الناس بتحليل ما حرم الله وعكسه بقوة القهر والدعاية المغررة، فهو طاغوت أيضا.

(الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة - صفحة 23)

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله :

يعجب تعالى عباده من حالة المنافقين. {الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ} مؤمنون بما جاء به الرسول وبما قبله،

ومع هذا {يُرِيدُونَ أَن يُتَحَاكَّمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ} وهو كل من حكم بغير شرع الله فهو طاغوت.

(كتاب تفسير السعدي = تيسير الكريم الرحمن – صفحة 184)

.

.

قال الشيخ سليمان بن سحمان النجدي رحمه الله :

وحاصله : أن الطاغوت ثلاثة أنواع

1- طاغوت حُكم

2- طاغوت عبادة

3- طاغوت طاعة ومتابعة

والمقصود في هذه الورقة هو طاغوت الحكم ، فإن كثيرا من الطوائف المنتسبين إلى الإسلام ، قد صاروا يتحاكمون إلى عادات آبائهم ، ويسمون ذلك الحق بشرع الرفاقة ، كقولهم شرع عجمان ، وشرع قحطان ، وغير ذلك ، وهذا هو الطاغوت بعينه ، الذي أمر الله باجتنابه

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاجه، وابن كثير في تفسيره: أن من فعل ذلك فهو كافر بالله، زاد ابن كثير: يجب قتاله، حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية – مجلد 10 -صفحة 503, 504)

إذا قالوا لك ما هو الفرق بين التشريع والحكم بغير ما أنزل الله؟ اعطهم هذا (مهم)

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

: البَلَدُ التي يُحَكَم فيها بالقانون ليست بلد إسلام .

ولعلك أن تقول : لو قال من حكم القانون :

أنا " أعتقد " أنه باطل !

فهذا لا أثر له ، بل هو عزل للشرع ، كما لو قال أحد : أنا أعبد الأوثان ، وأعتقد أنها باطل .

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن ابراهيم - مجلد 6 - صفحة 189)

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

أَمَّا الذي قيل فيه : كفر دون كفر

إذا حاكم إلى غير الله مع اعتقاد أنه عاصي وأن حكم الله هو الحق

فهذا الذي يصدر منه المرة نحوها

أما الذي جعل قوانين بترتيب وتخضع فهو كافر ، وإن قالوا أخطأنا وحكم الشرع أعدل .

ففرق بين المقرر والمثبت والمرجح جعلوه هو المرجع فهذا كفر ناقل عن الملة.

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ مجلد 12 - صفحة 280)

قال الشيخ عبد الله بن حميد رحمه الله :

يجب أن نفرق بين الحكم - بغير ما أنزل الله - بين حالتين :

الحالة الأولى :

من حكم بين اثنين فمال إلى أحدهما ولم ينفذ حكم الله تعالى لقراة أو رشوة أو تشهيا، فهذا يحكم عليه بالفسق أو -كفر دون كفر- ولا يخرج من الإسلام.

الحالة الثانية :

من أصدر تشريعا عاما ملزما للناس متعارضا مع حكم الله فهذا يخرج من الملة كافرا.

(الإيمان ومبطلاته – صفحة - 144)

مجموعة من الأقوال فى تكفير مشرع ومحكم القوانين الوضعية المخالفة

قال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

: الْبَلَدُ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِالْقَانُونِ لَيْسَتْ بِلَدِ إِسْلَامٍ .

وَلَعَلَّكَ أَنْ تَقُولَ : لَوْ قَالَ مِنْ حَكَمِ الْقَانُونِ :

أَنَا " أَعْتَقِد " أَنَّهُ بَاطِل !

فَهَذَا لَا أَثَرُ لَهُ ، بَلْ هُوَ عِزْلٌ لِلشَّرْعِ ، كَمَا لَوْ قَالَ أَحَدٌ : أَنَا أَعْبُدُ الْأَوْثَانَ ، وَأَعْتَقِدُ أَنَّهَا بَاطِل .

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن ابراهيم - مجلد 6 - صفحة 189)

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

أَمَّا الَّذِي قِيلَ فِيهِ : كَفَرُ دُونَ كُفْرٍ

إِذَا حَاكَمَ إِلَى غَيْرِ اللَّهِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّهُ عَاصِي وَأَنْ حَكَمَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ

فَهَذَا الَّذِي يَصْدُرُ مِنْهُ الْمَرَّةُ نَحْوَهَا

أَمَّا الَّذِي جَعَلَ قَوَانِينَ بِتَرْتِيبٍ وَتَخَضُّعٍ فَهُوَ كَافِرٌ ، وَإِنْ قَالُوا أَخْطَأْنَا وَحَكَمَ الشَّرْعُ أَعْدِل .

ففرق بين المقرر والمثبت والمرجح جعلوه هو المرجع فهذا كفر ناقل عن الملة.

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ مجلد 12 - صفحة 280)

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

الخامس : وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ، ومكابرة لأحكامه ، ومشاقة الله ورسوله ، ومضاهاة بالمحاكم الشرعية ، إعدادًا وإمدادًا وإرصادًا وتأصيلًا ، وتفريعًا وتشكيلًا وتنويعًا ، وحكما وإلزامًا ، ومراجع ومستندات . فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدات ، مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، فلهذه المحاكم مراجع ، هي : القانون الملق من شرائع شتى ، وقوانين كثيرة ، كالقانون الفرنسي ، والقانون الأمريكي ، والقانون البريطاني ، وغيرها من القوانين ، ومن مذاهب بعض البدعيين المنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك. فهذه المحاكم في كثير من أمصار الإسلام مهياة مكملة ، مفتوحة الأبواب ، والناس إليها أسراب إثر أسراب ، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب ، من أحكام ذلك القانون ، وتلزمهم به ، وتقرهم عليه ، وتحتمه عليهم ... **فأي كفر فوق هذا الكفر ؟!** ،

وأي مناقضة للشهادة بأن محمدًا رسول الله بعد هذه المناقضة ؟!

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ - مجلد 12 - صفحة 289, 290)

قال الشيخ عبد الرحمن بن قاسم الحنبلي رحمه الله :

مَن يحكم بقوانين الجاهلية ، والقوانين الدولية ، بل جميع من حكم بغير ما أنزل الله ، سواء كان بالقوانين ، أو بشيء مُخترع وهو ليس من الشرع ، أو بالجور في الحكم فهو طاغوت من أكبر الطواغيت .

(حاشية ثلاثة الأصول لابن قاسم - صفحة 99)

قال الشيخ عبد الله بن حميد رحمه الله :

يجب أن نفرق بين الحكم - بغير ما أنزل الله - بين حالتين :

الحالة الأولى :

من حكم بين اثنين فمال إلى أحدهما ولم ينفذ حكم الله تعالى لقراءة أو رشوة أو تشهيا، فهذا يحكم عليه بالفسق أو - كفر دون كفر - ولا يخرج من الإسلام.

الحالة الثانية :

من أصدر تشريعا عاما ملزما للناس متعارضا مع حكم الله فهذا يخرج من الملة كافرا.

(الإيمان ومبطلاته - صفحة - 144)

.

.

قال الشيخ حسن بن حسين بن علي ال الشيخ رحمه الله:

قد قرروا أن كل بلد تظهر فيه شعائر الشرك ، فهي بلاد كفر ، وقد ظهرت شعائر الشرك في الكويت وبلاد الزبير ظهورا جليا...
وأما أهله فإنهم ارتكبوا أمورا كبارا ؛ كل أمر منها يخرجهم عن الإسلام ، ويستحقون به إطلاق الكفر ،

منها : دخولهم تحت القانون الشيطاني وجريانه عليهم ورضاهم به ، وطلبهم التحاكم إليه ، وهذا الفعل أيضا ردة عن الإسلام.

(رسالة في جواب ما يكون حال من يرى أن الكويت والزبير بلاد كفر)

.

.

قال الشيخ علي الحمد الصالحي رحمه الله :

أما من نفذ بعض الشرع، ورفض بعضه، فهذا قد حكم الله عليه بالكفر، وتوعده بعموم الخزي في الدنيا بقوله {أَفَتُؤْمِنُونَ
بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ
الْعَذَابِ}.

(البيان مقدمة وخاتمة لكتاب كشف الشبهات - صفحة 4)

.

.

قال المفسر محمد جمال القاسمي رحمه الله :

والحق في ذلك أن القانون الذي يهدم نصوص الشرع التي لا تحتل التأويل ويبطلها وينسخها فإنه كفر وضلال لا يقول به
ولا يعول عليه إلا المارقون الجاحدون.

(تفسير القاسمي محاسن التأويل - مجلد 9 - صفحة 165, 166)

.

.

قال الشيخ سليمان بن سحمان النجدي رحمه الله – بعد ان ذكر كلام ابن كثير عن التتار:

وما ذكرناه من عادات البوادي، التي تسمى "شرع الرفاقة" هو من هذا الجنس، من فعله فهو كافر، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير.

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجلد 10 - صفحة 505)

.

.

قال الشيخ سليمان بن سحمان النجدي رحمه الله – بعد ان ذكر سبب نزول اية سورة النساء:

وهكذا ينبغي أن يفعل بالمتحاكين إلى الطواغيت؛ فإذا كان هذا الخليفة الراشد، قد قتل هذا الرجل، بمجرد طلبه التحاكم إلى الطاغوت، فمن هذا عادته التي هو عليها، ولا يرضى لنفسه وأمثاله سواها، أحق وأولى أن يقتل، لردته عن الإسلام، وعموم فساده في الأرض.

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجلد 10 - صفحة 506 , 507)

.

.

قال الشيخ حمد بن علي بن عتيق النجدي رحمه الله – بعد ان ذكر كلام ابن كثير عن التتار:

أما المسألة الثانية وهي: الأشياء التي يصير بها المسلم مرتداً:

الأمر الرابع عشر: التحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم:

ومثل هؤلاء ما وقع فيه عامة البوادي ومن شابههم، من تحكيم عادات آباءهم، وما وضعه أوائلهم من الموضوعات الملعونة التي يسمونها (شرع الرفاقة) يقدمونها على كتاب الله وسنة رسوله ومن فعل ذلك فهو كافر، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله.

(سبيل النجاة والفكاك - طبعة مكتبة الهمّة – صفحة 51, 59)

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله:

وأما إجازتك الاستنصار بهم: فالنزاع في غير هذه المسألة بل في توليتهم، وجلبهم، وتمكينهم من دار إسلامية هدموا بها شعار الإسلام وقواعد الملة وأصول الدين وفروعه، **وعند رؤسائهم قانون وطاغوت وضعوه للحكم بين الناس في الدماء والأموال وغيرها مُضادٌ ومخالفٌ للنصوص، إذا وردت قضية نظروا فيه وحكموا به ونبدوا كتاب الله وراء ظهورهم.**

(مجموع الرسائل والمسائل النجدية - الشيخ عبد اللطيف - مجلد 3 - صفحة 67)

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن رحمه الله:

قريش في ذلك الوقت مع كفرهم وضلالهم، أهدي من كثير من العسكر والزوار من الرافضة بكثير، فكيف وقد بلغ شركهم إلى تعطيل الربوبية والصفات العلية، وإخلاص العبادات للمعبودات الوثنية، ومعارضة الشريعة المحمدية، بأحكام الطواغيت والقوانين الإفرنجية؟

(مجموع الرسائل والمسائل النجدية - الشيخ عبد اللطيف - مجلد 3 - صفحة 47)

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله :

والواجب على كل أحد أن لا يتخذ غير الله حكماً، وأن يرد ما تنازع فيه الناس إلى الله ورسوله، وبذلك يكون دين العبد كله لله، وتوحيده خالصاً لوجه الله.

وكل من حاكم إلى غير حكم الله ورسوله فقد حاكم إلى الطاغوت، وإن زعم أنه مؤمن فهو كاذب.

فالإيمان لا يصح ولا يتم إلا بتحكيم الله ورسوله في أصول الدين وفروعه، وفي كل الحقوق كما ذكره المصنف في الباب الآخر. فمن حاكم إلى غير الله ورسوله فقد اتخذ ذلك ربا، وقد حاكم إلى الطاغوت.

(القول السديد شرح كتاب التوحيد - صفحة 136)

قال الإمام المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

والقرآن بيّن لنا في آيات كثيرة أن الذي يتّمرّد على هذا الأمر في آية سورة الأعراف: {اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ}

ولم يتبع ما أنزل إليه من ربه، واتبع القوانين والنظم الوضعية بين لنا في غير ما آية أنه كافر، وأن ربه الشيطان، وأن مصيره إلى النار خالداً مخلداً.

(العذب النمير - مجلد 3 - صفحة 26)

قال الإمام المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله :

وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّتَاجَ الْوَحِيمَةَ النَّاشِئَةَ عَنِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ جُمْلَتِهَا مَا عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ فِي وَاقِعِهِمُ الْآنَ مِنْ تَحْكِيمِ الْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ الْمُنَافِي لِأَصْلِ الْإِسْلَامِ.

(أضواء البيان - مجلد 7 - صفحة 617)

قال الإمام المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

وَمِنْ هَذِي الْقُرْآنِ لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ بَيَانُهُ أَنَّهُ كُلُّ مَنْ اتَّبَعَ تَشْرِيعًا غَيْرَ التَّشْرِيعِ الَّذِي جَاءَ بِهِ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَاتَّبَاعُهُ لِدَلِكِ التَّشْرِيعِ الْمُخَالِفِ كُفْرٌ بَوَاحٍ، مُخْرِجٌ عَنِ الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

(أضواء البيان - مجلد 3 - صفحة 522)

قال الإمام المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يُحَكِّمُ غَيْرَ تَشْرِيعِ اللَّهِ ثُمَّ يَدَّعِي الْإِسْلَامَ.

(أضواء البيان - مجلد 3 - صفحة 523 , 524)

قال الإمام المفسر محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله:

فَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَ تَشْرِيعًا وَضْعِيًّا سِوَاءَ سَمَاءِهِ نِظَامًا أَوْ قَانُونًا أَوْ دَسْتُورًا مِنَ التَّشَارِيعِ الْوَضْعِيَّةِ الَّتِي وَضَعَهَا إِبْلِيسُ عَلَى أَلْسِنَةِ أَوْلِيَائِهِ مِنَ الْكُفْرَةِ: فَرُبُّهُ ذَلِكَ الَّذِي اتَّبَعَ تَشْرِيعَهُ، وَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ كُفْرًا بَوَاحًا مُخْرَجًا عَنِ الْمِلَّةِ. وَاللَّهُ بَيِّنٌ هَذَا فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ.

(العذب النمير - مجلد 2 - صفحة 75)

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي رحمه الله:

ثم قوله سبحانه وتعالى : (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) سورة النساء (٦٥)

هذه الآية صريحة أصرح من التي قبلها أقسم سبحانه أنه لا يحصل الإيمان من هؤلاء حتى تحصل ثلاث غايات :

أولاً : التحكيم

ثانياً : التسليم لهذا الحكم .

ثالثاً : الرضى به وقبوله

فهل هذه الثلاثة موجودة في القوانين التي وضعها البشر الكفرة الفجار ؟؟

إذن الذي يحكم القوانين ويزيح الشريعة كافر لا شك في كفره بكلام الله وكلام رسوله . صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ .

وكلام السلف الصالح.

(جامع آثار الشيخ العلامة حمود بن عقلاء الشيعي – صفحة 30)

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي رحمه الله:

ومن يقول ما فيه كفر يخرج من الملة إلا كفر الاعتقاد فهذا ينطبق عليه مذهب المرجئة تماما،

فمثلا لو نبذ الشرع وراء ظهره فحكم القانون لحكمنا بكفره بمجرد العمل ،

أما ما في قلوبهم – أي المحكمين للقانون - فلا علم لنا به ولا علاقة له .

(جامع آثار الشيخ العلامة حمود بن عقلاء الشيعي – صفحة 284)

.

.

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي رحمه الله:

وكما أن المحكم للقوانين الوضعية كافر كما تقدم ،

فإن المشرع للقوانين والواضع لها كافر أيضا ، لأنه بتشريعه للناس هذه القوانين صار شريكا الله سبحانه وتعالى في

التشريع

(جامع آثار الشيخ العلامة حمود بن عقلاء الشيعي – صفحة 475)

قال الشيخ أحمد شاکر رحمہ اللہ:

أفرأيتم هذا الوصف القوي من الحافظ ابن كثير -في القرن الثامن- لذاك القانون الوضعي، الذي صنعه عدو الإسلام جنكز خان؟ أستم ترونه يصف حال المسلمين في هذا العصر، في القرن الرابع عشر؟

إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضحة وضوح الشمس، هي كفر بواح، لا خفاء فيه ولا مداورة. ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام -كائناً من كان- في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها.

(حكم الجاهلية – صفحة 28, 29) (كلامه من عمدة التفسير اتمه احمد شاکر سنة 1376 هجري / 1956 ميلادي)

قال الشيخ أحمد شاکر رحمہ اللہ:

من حكم بغير ما أنزل الله عامداً عارفاً بذلك فهو كافر، ومن رضي عن ذلك وأقره فهو كافر؛ سواء أحكم بما يسميه "شريعة أهل الكتاب" أم بما يسمى "تشريعاً وضعياً". فكله كفر وخروج من الملة.

(حكم الجاهلية – صفحة 54, 55) (من تحقيق مسند احمد اتمه سنة 1365 هجري / 1946 ميلادي)

قال الشيخ أحمد شاکر رحمہ اللہ – معلقاً على احد القوانين الوضعية التي صدرت في مصر:

أن هذه المادة عدوان على الإسلام، وخروج على كتاب الله، وأنها إذا أقرت نهائياً كانت ردة وانفصاماً عن الدين، لا حكم لها غير ذلك.

(حكم الجاهلية – صفحة 60) (كلمة القاها الشيخ سنة 1358 هجري / 1939 ميلادي)

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

وإذن لعرفوا معنى ما نقلناه عن الحافظ ابن كثير في الكلمة الماضية، أن من قدم أي قانون أو أي رأي على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله "فهو كافر، يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله، فلا يحكم سواه في قليل ولا كثير".
وهذا شيء بديهي معلوم من دين الإسلام بالضرورة، لا يعذر بجهله أحد، أياً كانت منزلته من العلم أو الجهل، ومن الرقي أو الانحطاط.

(حكم الجاهلية – صفحة 94, 95) (الرد على مقال من سنة 1370 هجري / 1950 ميلادي)

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

أما الذي يجتهد ويتشرع!! على قواعد خارجة عن قواعد الإسلام،

فإنه لا يكون مجتهداً، ولا يكون مسلماً،

إذا قصد إلى وضع ما يراه من الأحكام، وافقت الإسلام أم خالفته، فكانت موافقته للصواب، إن وافقه من حيث لا يعرفه، بل من حيث لا يقصده، غير محمود،

بل كانوا بها لا يقلون عن أنفسهم كفراً حين يخالفون، وهذا بديهي.

(حكم الجاهلية – صفحة 151) (من تحقيق مسند احمد اتمه سنة 1365 هجري / 1946 ميلادي)

قال الشيخ عبد الرحمن بن محمد الدوسري رحمه الله - (توفي ١٣٩٩ هـ):

إن الوثنية برسمها الخاص وصبغتها الواحدة التي تجمعها هي:

(1) تقديس غير الله. (2) أو تحكيم غيره. (3) وتشريع ما هو مناف لشرعه الحكيم.

(الأجوبة المفيدة لمهمات العقيدة – صفحة 44)

قال الشَّيْخُ صالح بن ابراهيم البُلَيْهي رحمه الله:

الحُكْمُ بالقوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية ، أَلْحَادٌ وَكُفْرٌ وفساد وظلم للعباد ، فلا يسود الأمن ؛ ولا تحفظ الحقوق الشرعية ، إلا بالعمل بشريعة الإسلام ، كلها عقيدة وعبادة ، وأحكاماً وأخلاقاً ، وسلوكاً ونظاماً .

ولا فرق بين الأحوال الشخصية ، والعامة والخاصة ، **فَمَنْ فرق بينها في الحُكْم ، فهو مُلحدٌ زنديقٌ كافرٌ بالله العظيم .**

(السلسبيل في معرفة الدليل - حاشية على زاد المستقنع - مجلد 2 - صفحة 757)

قال الشيخ إسماعيل بن سعد العتيق رحمه الله:

فتحكيم القوانين الوضعية بأي صورة كانت: نوع من أنواع الشرك الناقض لمعاني كلمة التوحيد واعتداء سافر على حاكمية الله وتطاؤل مخذول على خصائص الألوهية. فضلاً عن اشتغالها على الظلم الفاح وقصورها الذي هو شأن كل عمل بشري.

(تعليق على المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد - صفحة 116)

قال الشيخ محمد تقي الدين الهلالي رحمه الله:

وكل حاكم بغير حكمه وحكم رسوله، فهو طاغوت كافر بالله .

ولا شك أن من أعرض عن كتاب الله وسنة رسوله واعتاض عنها بالقوانين الوضعية أنه كافر كُفْراً ناقلاً عن الملة الإسلامية.

(سبيل الرشاد في هدي خير العباد - مجلد 6 - صفحة 20)

قال الشيخ عبد العزيز بن ناصر الرشيد رحمه الله:

وَكُلُّ حَاكِمٍ بَغِيرِ حُكْمِهِ وَحُكْمُ رَسُولِهِ فَهُوَ طَاغُوتٌ كَافِرٌ بِاللَّهِ...

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ أَعْرَضَ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَاعْتَاظَ عَنْهَا بِالْقَوَانِينِ الْوَضْعِيَّةِ أَنَّهُ كَافِرٌ بِاللَّهِ.

(التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية – صفحة 222)

قال الإمام الشوكاني رحمه الله:

وذلك كما يقع من جماعة من طغام البداوة، يحملون جماعة من شياطينهم على تنفيذ الأحكام الطاغوتية ويسلطونهم

على أنفسهم، إن حادوا عن شيء منها فهذا من أشد الكفر بالله وبشريعته، والراضي بذلك كافر والقاعد عن الهجرة

داخل تحت قوله تعالى: {إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُكُمْ} والتارك لجهاد هؤلاء مع القدرة تارك للجهاد في سبيل الله عز وجل.

(الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني - مجلد 7 - صفحة 3319)

قال الشيخ عبد الرزاق العفيفي رحمه الله:

الثالثة : من كان منتسباً للإسلام ؛ عالماً بأحكامه ، ثم وضع للناس أحكاماً ، وهياً لهم نظاماً ؛ ليعملوا بها ويتحاكموا إليها

؛ وهو يعلم أنها تخالف أحكام الإسلام ؛ فهو كافر ، خارج ، من ملة الإسلام.

وكذا الحكم فيمن أمر بتشكيل لجنة أو لجان لذلك، ومن أمر الناس بالتحاكم إلى تلك النظم والقوانين أو حملهم على التحاكم إليها وهو يعلم أنها مخالفة لشرعية الإسلام .

وكذا من يتولى الحكم بها ، وطبقها في القضايا ، ومن أطاعهم في التحاكم إليها باختياره ؛ مع علمه بمخالفتها للإسلام .

فجميع هؤلاء شركاء في الإعراض عن حكم الله

(كتاب شبهات حول السنة ورسالة الحكم بغير ما أنزل الله – صفحة 65 , 66)

قال ابن عثيمين :

فنقول: من لم يحكم بما أنزل الله استخفافاً به، أو احتقاراً، أو اعتقاداً أن غيره أصلح منه، وانفع للخلق أو مثله فهو كافر كفرًا مخرجاً عن الملة، ومن هؤلاء من يضعون للناس تشريعات تخالف التشريعات الإسلامية لتكون منهاجاً يسير الناس عليه، فإنهم لم يضعوا تلك التشريعات المخالفة للشريعة الإسلامية إلا وهم يعتقدون أنها أصلح وأنفع للخلق، إذ من المعلوم بالضرورة العقلية، والجبلة الفطرية أن الإنسان لا يعدل عن منهاج إلى منهاج يخالفه إلا وهو يعتقد فضل ما عدل إليه ونقص ما عدل عنه.

(شرح ثلاثة الأصول - صفحة 158)

قال عبد العزيز بن باز:

أما فيما بينه وبين الناس فيجب على المسلمين إذا كانت دولة مسلمة قوية تستطيع أن تقاتل هذا. ليش ما يحكم بما أنزل الله ؟ يقاتل قتال المرتدين ؛ لأن دفاعه عن الحكم بغير ما أنزل الله مثل دفاعه عن الزكاة وعدم إخراج الزكاة، بل أكبر وأعظم، يكون كافرًا، وصرح به الشيخ ابن تيمية الله في هذا ، قال : قتاله يكون قتال المرتدين، لا قتال العصاة، إذا دافعوا عن باطلهم.

(سبل السلام شرح نواقض الإسلام – صفحة 123)

قال صالح ال الشيخ:

ولهذا تجد أن بعض أهل العلم يقول: الحاكم بغير شرع الله لا يكفر إلا إذا استحل، وهذا صحيح، ولكن لا تنزل هذه الحالة على حالة التقنين والتشريع، كما قال ابن عباس: ليس الكفر الذي تذهبون إليه، هو كفر دون كفر. .

يعني: أن من حكم في مسألة أو في مسألتين بهواه بغير شرع الله وهو يعلم أنه عاص ولم يستحل، هذا كفر دون كفر.

(التمهيد لشرح كتاب التوحيد – مكتبة دار المنهاج – صفحة 410)

قال صالح الفوزان:

والخامس - وهو الأخير : (من حكم بغير ما أنزل الله)، ومنهم الحكام الذين يسنون القوانين، ويلغون الشريعة ويجعلون القوانين محلها، هؤلاء طواغيت، الذي يحكم بغير ما أنزل الله هذا طاغوت بنص القرآن (يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) (النساء: 60) **فمن حكم بغير ما أنزل الله متعمداً ذلك فإنه يكون طاغوتاً .**

إنما الطاغوت الذي تعمد مخالفة الشرع، وتعمد الحكم بغير ما أنزل الله ، يجلب القوانين والمحاكم القانونية يجعلها محل الشريعة ، هذا لا شك أنه طاغوت ، ليس طاغوتا عاديا بل من رءوس الطواغيت الخمسة .

(شرح معنى الطاغوت لصالح الفوزان – من صفحة 12 الى صفحة 14)

قال الشيخ أبو العلا بن راشد بن أبي العلا – بعد ان ذكر كلام الإمام الشوكاني:

هذا النص القيم للعلامة الشوكاني نخرج منه بعدة أمور:

تحكيم الأحكام الطاغوتية كفر بالله وشريعته التي أمرا الله بها على لسان رسوله.

قتال من يحكم بغير الشريعة واجب ومتعين على من يملك القدرة بذلك حتى يدعن لحكم الشريعة.

الحكم بالطاغوت والتحاكم إليه من المكفرات المستقلة، وإن كانت توجد في من وصفهم مكفرات أخرى.

(تقديم صالح الفوزان)

(ضوابط تكفير المعين عند شيخي الإسلام ابن تيمية وابن عبد الوهاب – صفحة 256)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله – بعد ان ذكر آيات سورة النساء والنور في التحاكم:

أقسم سبحانه بنفسه أنهم لا يؤمنون حتى يحكموه في الخصومات التي بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم ضيقا من حكمه بل يسلموا لحكمه **ظاهرا وباطنا**.

فبين سبحانه أن من دعى إلى التحاكم إلى كتاب الله وإلى رسوله فصد عن رسوله كان منافقا.

فبين سبحانه أن من تولى عن طاعة الرسول وأعرض عن حكمه فهو من المنافقين وليس بمؤمن وأن المؤمن هو الذي يقول: سمعنا وأطعنا **فإذا كان النفاق يثبت ويزول الإيمان بمجرد الإعراض عن حكم الرسول وإرادة التحاكم إلى غيره مع أن هذا ترك محض وقد يكون سببه قوة الشهوة** فكيف بالتقص والسب ونحوه؟

(الصارم المسلول – صفحة 37, 38)

.

.

.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

ومن حاكم خصمه إلى غير الله ورسوله فقد حاكم إلى الطاغوت، وقد أمر أن يكفر به، ولا يكفر العبد بالطاغوت حتى يجعل الحكم لله وحده كما هو كذلك في نفس الأمر.

(طريق الهجرتين وباب السعادتین – صفحة 37)

إذا قالوا لك لازم يستحل، قل: بمجرد ما يضع القانون فقد كفر ولو ما كان يعتقد بقلبه ذلك

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله – رداً على أحد سدنة القانون:

إن القوانين الإفرنجية والنظم الأوربية، فيها كثير مما يخالف عقائد المسلمين، وفيها تعطيل لكثير من فروض الدين. فيها إباحة الخمر علناً، والترخيص رسمياً ببيعها، بتصريح كتابي يوقع عليه وزير من وزراء الدولة أو موظف كبير من موظفيها...

وفيها إباحة الميسر بكل أنواعه، بشروط ورخص وضعوها...

وفيها إباحة الفجور بطرق عجيبة، من حماية الفجار من الرجال والنساء، من سلطان الآباء والأولياء، بحجة حماية الحرية الشخصية. ثم ما في الحانات والمواخير، ثم اختلاط الرجال والنساء، ثم المصايف وما فيها من البلاء، ثم هذه المراقص العامة والخاصة، بل المراقص التي تنفق عليها الدولة في الحفلات والتمثيل...

وفيها إبطال الحدود التي نزل بها القرآن كلها، مسaire لروح التطور العصري، واتباعاً لمبادئ التشريع الحديث!... وفيها إهداء الدماء في القتلى، باشتراط شروط لم ينزل بها كتاب ولا سنة، في الحكم بالقصاص...

إلى غير ذلك ما لا نستطيع أن نحصيه في هذه الكلمة.

وكل هذه الأشياء وأمثالها تحليل لما حرم الله، واستهانة بحدود الله، وانفلات من الإسلام. وكلها حرب على عقائد

المسلمين، وكلها تعطيل لفروض الدين.

(حكم الجاهلية – من صفحة 141 الى صفحة 143) (الشرع واللغة سنة 1363 هجري / 1944 ميلادي)

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي رحمه الله:

ومن يقول ما فيه كفر يخرج من الملة إلا كفر الاعتقاد فهذا ينطبق عليه مذهب المرجئة تماما،

فمثلا لو نبذ الشرع وراء ظهره فحكم القانون لحكمنا بكفره بمجرد العمل ،

أما ما في قلوبهم – أي المحكمين للقانون - فلا علم لنا به ولا علاقة له .

(جامع آثار الشيخ العلامة حمود بن عقلاء الشيعي – صفحة 284)

.

.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

: البلد الذي يحكم فيها بالقانون ليست بلد إسلام .

ولعلك أن تقول : لو قال من حكم القانون :

أنا " أعتقد " أنه باطل !

فهذا لا أثر له ، بل هو عزل للشرع ، كما لو قال أحد : أنا أعبد الأوثان ، وأعتقد أنها باطل .

(مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن ابراهيم - مجلد 6 - صفحة 189)

.

.

قال د. محمد بن عبد الله بن علي الوهبي – بعد ان نقل نصوص العلماء في موضوع القوانين الوضعية:

لأن التشريع ووضع قانون عام ملزم، هو في الحقيقة استحلال، ولو لم يصرح بذلك بلسانه، ففعله يدل على تسويغه

اتباع غير الشريعة.

(نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف – مجلد 2 – صفحة 230)

قول لهم ما الفرق بين ما فعله اليهود من تبديل حكم الرجم وبين فعل الحكام، واعطهم هذا

قال بكر بن العلاء المالكي رحمه الله - (المتوفى: ٣٤٤ هـ):

وقد نص الله في ذلك في أمر اليهود وأنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، فخالفوا ما كتب عليهم في التوراة، فقال عز وجل: {وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ}

فكان ظاهر ذلك يدل على أنه من فعل فعلهم، واخترع حكماً خالف به حكم الله، وجعله ديناً يعمل به فقد لزمه ما لزمهم، حاكماً كان أو غير حاكم .

(أحكام القرآن لبكر بن العلاء - رسائل جامعية - صفحة 1055)

.

.

٣- باب اجر من قضى بالحكمة

لقوله تعالى: { وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ }

قال الإمام ابن حجر العسقلاني رحمه الله:

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ بَعْدَ أَنْ حَكَّى الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ:

ظَاهِرُ الْآيَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلُوا وَاخْتَرَعَ حُكْمًا يُخَالِفُ بِهِ حُكْمَ اللَّهِ وَجَعَلَهُ دِينًا يُعْمَلُ بِهِ فَقَدْ لَزِمَهُ مِثْلُ مَا لَزِمَهُمْ مِنَ الْوَعِيدِ الْمَذْكُورِ حَاكِمًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ.

(فتح الباري لابن حجر - بابُ أَجْرِ مَنْ قَضَى بِالْحُكْمَةِ - مجلد 13 - صفحة 120)

قال الشيخ محمد الدوسري:

فما هذا الذي يحصل من بعض حكام زماننا؟ وأي شيء يسمى؟ (إذا كان الله عز وجل يحكم بأن الزنا حرام وهم - أي أولئك الحكام - يسنون ويقننون قانوناً يخالف بل يعارض هذا الحكم وهو أن الزنا إذا كان برضا الطرفين ممن بلغوا سن الرشد القانوني فلا شيء فيه ولا على فاعليه...)

فالحكم هنا لمن ... لله أم لهؤلاء الحكام؟ فأأي منازعة أعظم من هذه؟

وأي فرق بين فعلهم وفعل اليهود الذين أنزل الله فيهم (وَمَنْ لَّمْ يَخُكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) ... (ثم ذكر سبب النزول الشهير)

فهؤلاء اليهود لما اصطلحوا على عقوبة معينة في حد الزاني غير ما شرعه الله عز وجل وجعلوا تلك العقوبة قانوناً يتحاكم إليه الجميع (الشريف والوضيع) بدلاً عن حُكْمِ الله،

حَكَمَ الله عليهم بالكفر وجعل فعلهم هذا حكماً بغير ما أنزل الله.

مع ملاحظة أن اليهود يعدونه زناً وأمرأً محرماً يعاقب عليه الشريف والوضيع أما في قوانين هذا الزمان فلا يكون زناً إلا بالشروط والقيود التي ذكرت آنفاً.

وعلى هذا فقس في بقية الأحكام التي بُدِّلَتْ وَحُرِّفَتْ مع ملاحظة أن ما يطبق في تلك البلدان - التي تحكم بالقوانين الوضعية - من أحكام الشريعة الإسلامية لا يكون له قوة الإلزام حتى يعرض على مجلس الشعب أو مجلس الأمة أو البرلمان فيوافق عليه ، فقل لي بربك الحكم هنا لمن ؟ الله أم لهؤلاء؟

هذا ، وإن من أسس الدستور أن السلطة التشريعية من حق الحاكم أو الرئيس ، وليست من حق الله ، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

(رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة – من صفحة 124 الى صفحة 126)

تقديم:

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين / صالح بن فوزان الفوزان

عبد العزيز بن عبد الله الراجحي / سعد بن عبد ال حميد

عبد الله بن عبد الرحمن ال سعد

إذا افتري على العلماء وقال لك كفر دون كفر بالإجماع، اعطه هذا

قال الإمام ابن القيم رحمه الله:

قَوْلُهُ تَعَالَى {وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ} [المائدة: 44]

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهَا عَلَى الْحُكْمِ بِمُخَالَفَةِ النَّصِّ، تَعَمُّدًا مِنْ غَيْرِ جَهْلِ بِهِ وَلَا خَطَأٍ فِي التَّأْوِيلِ، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ عَنِ الْعُلَمَاءِ عُمُومًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ كُفْرًا يَنْقُلُ عَنِ الْمَلَّةِ.

(مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين – مجلد 1 – صفحة 345, 346)

قال الإمام أبو الحسن الواحدي النيسابوري رحمه الله:

وقال ابن مسعود والحسن وإبراهيم: هذه الآيات عامة في اليهود وفي هذه الأمة، وكل من ارتشى، وبطل الحكم، فحكم بغير حكم الله، فقد كفر، وإليه ذهب السدي أيضًا .

وهؤلاء ذهبوا إلى ظاهر الخطاب.

(التفسير البسيط – مجلد 7 – صفحة 395, 396)

قال المفسر أبو إسحاق الثعلبي رحمه الله:

وأجراها بعضهم على الظاهر. وقال ابن مسعود، والسدي: من ارتشى في الحكم وحكم فيه بغير حكم الله فهو كافر.

(تفسير الثعلبي = الكشف والبيان عن تفسير القرآن – مجلد 4 – صفحة 71)

قال الإمام أبو محمد البغوي رحمه الله:

وَقَالَ الْعُلَمَاءُ: هَذَا إِذَا رَدَّ نَصَّ حُكْمِ اللَّهِ عَيْنًا عَمْدًا، فَأَمَّا مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ أَوْ أَخْطَأَ فِي تَأْوِيلٍ فَلَا.

(تفسير البغوي – طيبة – مجلد 3 – صفحة 61)

شبهة ان ابن كثير كفر التتار لانهم يعتقدون بالياسق

قول له (انسخها فقط):

قال ابن كثير رحمه الله: فَمَنْ تَرَكَ الشَّرْعَ الْمُحْكَمَ الْمُنَزَّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ، وَتَحَاكَمَ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ الْمَنْسُوخَةِ كَفَرَ، فَكَيْفَ يَمُنُّ تَحَاكَمَ إِلَى "الْيَاسَاقِ؟

الشيخ ذكر من تحاكم الى الشرع الله المنسوخ انه كفر فكيف بقوانين البشر؟
ولا يوجد أي مسلم على الأرض يقول ان من حكم بشرع الله المنسوخ انه لا يكفر الا اذا استحل او فضل ذلك.
فاذا انت التزمت بهذا وقلت يجب ان يفضل حتى يكفر، تكون انت كفرت وارتديت عن الإسلام، لأن الله يقول:
﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾

[سورة آل عمران: 85]

قال الشيخ حمود بن عقلاء الشيعي رحمه الله:

وكذا فيما نقلنا عن ابن كثير كَفَرَ بمجرد التحاكم فارجع إلى قوله...

كلهم لا يفصلون في القوانين الوضعية .

(جامع آثار الشيخ العلامة حمود بن عقلاء الشيعي – صفحة 485)

قال صالح الفوزان – بعد ان ذكر كلام الإمام ابن كثير:

ومثل القانون الذي ذكره عن التتار وحكم بكفر من جعله بديلاً من الشريعة الإسلامية.

(الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على الشرك والإلحاد – صفحة 90)

قال د. عبد الرحمن الصالح المحمود (أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) – بعد ان ذكر إجماع ابن كثير وتفسيره لأية سورة المائدة عن تكفير التتار:

فمجرد التحاكم إلى الياسق كفر، ولا يشترط أن ينطق ويقول بالاستحلال، ولهذا قال ابن كثير في البداية والنهاية... وانظر كيف حكم على من تحاكم إلى الشرائع المنسوخة، أما الياسق والقوانين الوضعية المعاصرة فأمرها أشد وأخطر. ومن ظن أن فتوى ابن كثير وحكايته الإجماع خاصان بالتتار،

أو أن كفرهم إنما هو لغير تحاكمهم إلى الياسق، فقد أبعد النجعة وتأول كلامه على غير ما قصد، وهو إنما قصد العموم حيث قال : (كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات) ، وقال : (وكما يحكم به التتار من السياسات) ثم قال : (من فعل ذلك فقد كفر) ،

فهو ضرب الأمثلة ثم عمم الحكم. فأين ما يدعيه هؤلاء؟ اللهم إنا نعوذ بك من غلبة الهوى .

(الحكم بغير ما أنزل الله، أحواله وأحكامه – صفحة 182)

شبهة ان محمد بن عبد الوهاب يكفر محكم الطاغوت بالاعتقاد فقط

ما يستدلون به:

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

اعلم: أن من أعظم نواقض الإسلام عشرة:

الرابع: من اعتقد أن غير هدي النبي صلى الله عليه وسلم أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذين يفضلون حكم الطاغوت على حكمه، فهو كافر.

(الدرر السنية في الأجوبة النجدية - مجلد 10 - صفحة 91, 92)

الإجابة (انسخها فقط):

قول الشيخ: "كالذين يفضلون حكم الطاغوت على حكمه"

هذا بيان لصورة من صور الكفر وليس حصرا في الاعتقاد.

شبهة ان محمد بن إبراهيم تراجع

الإجابة السريعة (انسخها فقط):

الشيخ حمود الشعيبي، وابن جبرين، وصالح الفوزان، وصالح ال الشيخ، واللجنة الدائمة، والراجحي في صوتية له. كلهم ردوا على من افتري على محمد بن إبراهيم بزعم انه تراجع. بل اخر فتوى للشيخ محمد بن إبراهيم كانت سنة 1388 هجري.

هذا اخر كلام له

قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله:

وتعيين الأعضاء القانونيين مع الشرعيين معناه الاشتراك في الأحكام التي يصدرونها باسم المصالحة وتوقيعها من قبل الشرعيين والقانونيين معاً، وهذا بلا شك يجعل هذه الأحكام خاضعة لآراء هؤلاء القانونيين كما أنها خاضعة لآراء الشرعيين،

وهذا في تسوية بين الشرع والقوانين الوضعية، **وفتح باب لتحكيم القوانين الوضعية واستبدال الشريعة الإسلامية**

السماح بها، وهذا ما يأباه إمام المسلمين حفظه الله، ويأباه كل مسلم صادق في إسلامه،

لأنه بحكم غير الشريعة بين الناس معناه الكفر والخروج من الإسلام والعياذ بالله.

(ص / ف 1/3328 في 1388/10/23)

(مجموع الفتاوى - مجلد 12 - صفحة 262, 263)

سئل صالح ال الشيخ عن تراجع جده محمد بن إبراهيم:

(فساد الادعاء بأن الشيخ محمد ابن إبراهيم الله رجع عن قوله في مسألة تحكيم القوانين)

س ١١٢ : بالنسبة للشيخ محمد بن إبراهيم الله له قوله المشهور الذي هو في رسالة تحكيم القوانين أنه قال : إن من جعل المحاكم الوضعية.... القول آخر الفقرة أنه قال : إن هذا أعظم الكفر. سمعت من أحد الإخوان يقول : إن هذا القول رجع عنه؟

الجواب له قول واحد رجع عن القول ؟! هذه مسألة عقدية ما فيها رجوع . مسألة عظيمة قوله فيها واحد.

(الأجوبة والبحوث والمدارسات المشملة عليها الدروس العلمية – العقيدة - مجلد 2 - صفحة 164, 165)

.

.

صالح الفوزان يرد على من يقول ان الشيخ محمد بن ابراهيم تراجع.

سؤال : هناك من ينسب إلى الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - أنه قد تراجع عن تكفير من ينحي الشريعة، فهل هذا صحيح؟

الجواب: هذا من الكذب والافتراء على علماء المسلمين، والشيخ لم يتراجع والذي قاله حق ليس بباطل حتى يتراجع عنه ، مأخوذ من كتاب الله ومن سنة رسول الله ، والفتوى المذكورة مطبوعة في فتاواه وفيها تكفير من نحي الشريعة الإسلامية عن الحكم وجعل مكانها القانون الكافر.

(شرح الدلائل في حكم موالاة أهل الإشراك للفوزان - صفحة 211, 212)

إذا قالوا لك ابن تيمية يشترط الاستحلال فقط واستدلوا بأي نص كان له، فقط اعطهم هذا

قوله هذا (انسخه فقط) – ثم اعطه النصوص القادمة:

الشيخ يفرق بين القضايا المعينة وبين التشريع العام – يعني الحاكم يحكم في المعينات فقط.
والشيخ يقول ان الذي يلتزم بالحكم ظاهرا وباطنا هذا عاصي، والذي ما يلتزم ظاهرا وباطنا فهو كافر.
وأما الذي يشرع احكام، فهو كافر عند الشيخ ولو كان حكم واحد، ولم يشترط انه يستحل او لا يستحل.
وأما الذي اسقط الأوامر والنواهي الإلهية كما هو حاصل اليوم، ف الشيخ نقل الاجماع على كفرهم وما قال يجب ان يستحل او لا يستحل.
والشيخ نقل الإجماع على كفر وردة ووجوب قتال الطائفة الممتنعة اذا امتنعت بالقوة عن تطبيق شي من الشريعة ولو كان شي واحد ولو كانوا مقرين بما امتنعوا عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وَأَمَّا حُكْمُ الْحَاكِمِ فَذَاكَ يُقَالُ لَهُ قَضَاءُ الْقَاضِي؛ لَيْسَ هُوَ الشَّرْعَ الَّذِي فَرَضَ اللَّهُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ طَاعَتُهُ؛ بَلْ الْقَاضِي الْعَالِمُ الْعَادِلُ يُصِيبُ تَارَةً وَيُخْطِئُ تَارَةً.

(مجموع الفتاوى – مجلد 35 – صفحة 376)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وَحُكْمُ الْمُسْلِمِينَ يَحْكُمُونَ فِي الْأُمُورِ الْمُعَيَّنَةِ، لَا يَحْكُمُونَ فِي الْأُمُورِ الْكُلِّيَّةِ،

وَإِذَا حَكَمُوا فِي الْمُعَيَّنَاتِ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَحْكُمُوا بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ.

(منهاج السنة النبوية – مجلد 5 – صفحة 132)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

قَالَ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} [سُورَةُ النَّسَاءِ 59] . وَقَالَ تَعَالَى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَزَجًا مِمَّا قُضِيَتْ وَیُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [سُورَةُ النَّسَاءِ 65]

فَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ تَحْكِيمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ فَقَدْ أَقْسَمَ اللَّهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُلْتَزِمًا لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، لَكِنْ عَصَى وَاتَّبَعَ هَوَاهُ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ أُمَثَالِهِ مِنَ الْعَصَاةِ.

(منهاج السنة النبوية – مجلد 5 – صفحة 131)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وَالْمَقْصُودُ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْعَدْلِ وَاجِبٌ مُطْلَقًا، فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ وَلِكُلِّ أَحَدٍ، وَالْحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هُوَ عَدْلٌ خَاصٌّ، وَهُوَ أَكْمَلُ أَنْوَاعِ الْعَدْلِ وَأَحْسَنُهَا، وَالْحُكْمُ بِهِ وَاجِبٌ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَكُلِّ مَنْ اتَّبَعَهُ، وَمَنْ لَمْ يَلْتَزِمِ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ كَافِرٌ.

(منهاج السنة النبوية – مجلد 5 – صفحة 131)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله – بعد ان ذكر آيات سورة النساء والنور في التحاكم:

أَقْسَمَ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمَهُ فِي الْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ضَيْقًا مِنْ حُكْمِهِ بَلْ يَسْلَمُوا لِحُكْمِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا.

فَبَيْنَ سُبْحَانَهُ أَنْ مَنْ دَعَى إِلَى التَّحَاكُمِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَصَدَّ عَنْ رَسُولِهِ كَانَ مُنَافِقًا.

فَبَيْنَ سُبْحَانَهُ أَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ وَأَعْرَضَ عَنْ حُكْمِهِ فَهُوَ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا فَإِذَا كَانَ النِّفَاقُ يَثْبُتُ وَيَزُولُ الْإِيمَانُ بِمَجْرَدِ الْإِعْرَاضِ عَنْ حُكْمِ الرَّسُولِ وَإِرَادَةِ التَّحَاكُمِ إِلَى غَيْرِهِ مَعَ أَنَّ هَذَا تَرْكٌ مُحْضٌ وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُهُ قُوَّةُ الشَّهْوَةِ فكيف بالتقص والسب ونحوه؟

(الصارم المسلول – صفحة 37, 38)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

وَالْإِجَابُ وَالْتَّحْرِيمُ لَيْسَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ. فَمَنْ عَاقَبَ عَلَى فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ بَعْضِ أَمْرِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَرَعَ ذَلِكَ دِينًا، فَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَلِرَسُولِهِ نَظِيرًا بِمَنْزِلَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ جَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا، أَوْ بِمَنْزِلَةِ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ آمَنُوا بِمُسَيَّلَمَةَ الْكَذَّابِ وَهُوَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} [الشورى: 21].

(الفتاوى الكبرى - مجلد 6 - صفحة 339)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - (عمن اسقط الأوامر والنواهي الإلهية):

وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

(مجموع الفتاوى - مجلد 8 - صفحة 105, 106)

إذا قال لك التبديل معناه ان يشرع ويبدل الحكم ثم يقول هذا من عند الله، اعطه معنى التبديل فى اللغة

قال مجد الدين الفيروزآبادي رحمه الله:

[بصيرة في البذل]

وهو الشئ يكون مكان آخر.

والتبديل، والإبدال، والاستبدال: جعل الشئ مكان آخر.

وقد ورد في القرآن على وجوه:

الثالث: بمعنى التغيير: {فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ} أي يغيرونه، {وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا} ومنه قوله - تعالى {فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ} وقيل: هو أن يعملوا أعمالاً صالحة تبطل ما قدموه من الإساءة. وقيل: هو أن يعفو - تعالى - عن سيئاتهم، ويحتسب بحسناتهم {يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ} أي تغير عن حالها. وقوله: {مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ} أي لا يغير ما سبق في اللوح المحفوظ

(بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز - مجلد 2 - صفحة 216)

.

.

.

قال أبو القاسم الأصفهاني رحمه الله:

الإبدال والتبديل والتبدل والاستبدال: جعل شئ مكان آخر، وهو أعم من العوض، فإنَّ العوض هو أن يصير لك الثاني بإعطاء الأول، والتبديل قد يقال للتغيير مطلقاً وإن لم يأت ببدله، قال تعالى: فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ [البقرة / ٥٩] ، وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا [النور / ٥٥] وقال تعالى:

فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ [الفرقان / ٧٠] قيل: أن يعملوا أعمالاً صالحة تبطل ما قدموه من الإساءة، وقيل: هو أن يعفو تعالى عن سيئاتهم ويحتسب بحسناتهم

(المفردات في غريب القرآن - صفحة 111)

معنى الدين فى اللغة

قال مجد الدين الفيروزآبادي رحمه الله:

بصيرة فى الدين:

والدين ورد فى القرآن

بمعنى حكم الشريعة {وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ} **أى فى حكمه،**

وبمعنى الإيالة والسياسة {فِي دِينِ الْمَلِكِ} **أى فى سياسته.**

(بصائر ذوي التمييز فى لطائف الكتاب العزيز - مجلد 2 - صفحة 617)

.

.

قال أبو الفضل ابن منظور رحمه الله:

وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: {مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ}

، **قَالَ قَتَادَةُ: فِي قَضَاءِ الْمَلِكِ.**

(كتاب لسان العرب مجلد 13 - صفحة 170)

.

قال الإمام محمد ابن حزم رحمه الله:

وَالدِّينُ فِي الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ **يَكُونُ الشَّرِيعَةَ، وَيَكُونُ الْحُكْمَ،** وَيَكُونُ الْجَزَاءُ، فَالْجَزَاءُ فِي الْأَجْرَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا إِلَيْنَا.

(المحلى بالاثار - مجلد 8 - صفحة 521)